



مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: مطاراتن نقدية حول الطبيعة المطلقة لنظرية الردع

اسم الكاتب: د. عبد القادر محمد فهمي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/39>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/04 01:12 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



مطاراتات نقدية

حول الطبيعة المطلقة لنظرية الردع

الاستاذ الدكتور

عبد القادر محمد فهمي^(*)

٢٠١٣

المقدمة

التناقض احياناً بين الفروض النظرية والنمذاج العملية حيث يصلح القياس عليها تجريرياً، الامر الذي يدعو الى القول، وعلى افضل تقدير، ان سياسة الردع تتسم بالتعيم المفرط في اجتهاوداتها و النسبية في احكامها، اذ ليس دائماً، وكما سيقود بنا التحليل، ان يكون التهديد، الذي هو احد اهم عناصر نظرية الردع، عاماً يمنج الخصوم عن نوايا يعتزون وضعها على ارض الواقع. وهذه الحالة لا تؤدي بسياسة الردع الى انجاز وظيفتها كما جاءت عليها الحتمية النظرية، مما يفرض علينا اعادة النظر بثوابتها وتقويمها بقدر من التشكك.

ان الشواهد والادلة التي يمكننا جمعها تلقي بقدر كبير من الشك على الكثير من المعرفة التقليدية التي كتبت عن هذا الموضوع والتي درجة تجد انفسنا فيها امام اغراء في المجادلة حول سلامة نظرية الردع، ولكن الصعوبات القائمة فعلاً تظهر لنا في عالم الممارسة والتطبيق

لا جدال في ان موضوع الردع يعد من بين الموضوعات التي انشغل بها الفكر الاستراتيجي ولعقود عديدة من الزمن. وقد شكلت الاطاريك الفكرية التي انصرفت الى معالجة هذا الموضوع مقومات اساسية تصلح لبناء نظرية بشأنه، ذلك انها تعتمد على (قوانين) تبلغ من شدة صرامتها ووضوحها، وصياغتها المنطقية، هذا قد لا يقبل الظعن بها، على الاقل من الناحية النظرية، ذلك اننا لو تفحصنا الركائز التي يبني عليها المفهوم من حيث معطياته الفكرية، والنتائج التي توصل اليها، من خلال الية عمل عناصرها البنائية، لو وجدنا اننا امساك بناء فكري - نظري لا يتردد الكثير عن وصفه بالتكامل.

ولكن، وبقدر ما اتبنا به نظرية الردع من ان الخشبة من تنفيذ التهديد بالعقاب (من قبل الطرف الرادع) تكون عاماً اساسياً لمنع اعمال غير مرغوب فيها (من قبل الطرف المردوع)، الا انها وبنفس الوقت، لم تسعننا كثيراً في ازالة اللبس، وربما

(*) كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

وفي كل الاحوال. ونحن هنا لا نجزم اطلاقاً بانها حتماً معيبة. وللتتأكد من صحة الافتراض الذي تقدمنا به، يكون المنهج المعتمد في دراستنا هو، منهج تحليل المضمون. والذي نقصده بمنهج تحليل المضمون هو، دراسة المضامين الفكرية التي صيغ في ضوئها منطق ومقومات نظرية الردع، معنى دراسة المضمون الفكري للنظرية، ومحاولة تقريره الى عالم الممارسات التطبيقية، وهو امر يقود بنا الى اتباع منهج اخر هو منهج التحليل المقارن للوقوف على مدى التطابق بين الفروض النظرية والواقع التجريبية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فمنا بتقسيم الدراسات الى ثلاثة محاور اساسية، انصرف الاول، ولضرورة علمية ترتبط بالمنهجية والجوانب النظرية، الى دراسة ما الذي تعنى به النظرية.

وعالج المحور الثاني، مظاهر الثبات في نظرية الردع، اما المحور الثالث فقد انصرفي الى بيان الطبيعة النسبية الامثلية لنظرية الردع.
اولاً: ما الذي تعنيه النظرية/
المضمون والدلالة:
النظرية بــ المعنى
الاصطلاحي، كلمة تشير الى ما هو منسوب الى مشاهدة او الى النظر، حيث يتم التثبت على وجه اليقين، فنقول (نظر، ينظر، نظر) فهو ناظر

المجرب او التطبيق المنظور لهذه السياسة، وكما يقول تشارلز كالويل (لا يمكن قبول النظرية بانها نهائية وقاطعة بينما تدل الممارسة التطبيقية على نتائج مخالفة)^(١).

وفي الواقع، هناك كتابات عملية بدأت في انتقاد نظرية الردع، وانتقاد الاراء التقليدية حول هذه السياسة. ومثل هذه الانتقادات والافكار تجد من يقدمها ضمن موجة جديدة من الاعمال الفكرية التي تعنى بمراجعة تاريخ الحرب الباردة واعمال مبكرة في مجال النظرية الاستراتيجية^(٢).

وفي ضوء ما تقدم، فان الفرضية التي سنطرحها هنا، والتي نسعى الى التثبت من صحة نتائجها تذهب الى، ان سياسة الردع لا يعتمد عليها كثيراً وفي مطلق الاحوال، وان احكامها لا تمثل دائماً حفائق غير قابلة للنقض او انها ملزمة دائماً للصواب. وإذا كانت سياسة الردع ملائمة لوضع معين، فانها ليست بالضرورة تكون مناسبة لجميع الاوضاع.

الا ان ما تجدر اليه الاشارة هنا، والذي هو موضوع تأكيد، ان افترضنا هذا لا يلغى الاساس الفكري والبناء المنطقي الذي تمهض عليه نظرية الردع. وبالتالي فان الحجة التي نحن بصددها لا تذهب الى ان سياسة الردع عقيدة وغير ذات جدوى، او انها غير عملية، انما افترضنا، ومن خلال بعض المشاهد التجريبية، يذهب الى عدم الاعتماد التام والمطلق عليها

السياسية، وتدخل في ذلك دراسة العلاقات الدولية من منظور ما يفترض ان تكون عليه اخلاقياً^(١). وتدرج في هذا الاطار ايضاً كثير من الفلسفات السياسية والنظرية والمعيارية التي تقييم جملة من المؤشرات لقياس السلوكية القائمة ومدى تطابقها او عدم تطابقها مع ما يفترض ان تكون عليه السلوكية السياسية من قيم ومبادئ اخلاقية^(٢). من جهة اخرى يعتبر (سنجر) ان للنظرية في العلوم الاجتماعية عامة، وفي العلاقات الدولية خاصة، وظيفتان اساسيتان هما، توخي الفضل وسائل منهجه من اجل تدوين ما هو معروف سابقاً، و ايضاً توفير الاساس الذي منه يمكن الانطلاق للحصول على مزيد من المعرفة وتدوينها^(٣). اذن فالنظرية هي محصلة ما نعرفه سابقاً، وما نحاول ان نعرفه.

ويعرف (سنجر) النظرية بكمية كبيرة من المعرفة الوصفية والمتراقبة والقسرية مجتمعة في كل منطق متوازي^(٤). فضلاً عن ما نقدم، هناك اراء اخرى تجد في النظرية، عملية تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم اجوبة سليمة لامثلة تثيرها الظاهرة موضع الدراسة^(٥)، وان النظرية تعتمد في نتائجها على الخبرة الواقعية والملاحظة والتجربة، وان اهتمامها الاساسي هو السلوك الواقعى الذي

الى الشيء، اي بمعنى ابصره بعينيه وتأمله بفكرة، فالنظرية هي عمل من اعمال الفكر المرتبط بالمشاهدة، والنظر الى الظاهرة اولاً، ثم تأملها ثانياً، والتوصل الى النتائج بشأنها ثالثاً. ومن هذه القراءة التبسيطية للمعنى الاولى لمفهوم النظرية اشتق تعريفات عديدة لها.

فالبعض يرى ان النظرية هي، طائفة من الاراء تفسر بها بعض الواقع العلمية، وهي فرض^(٦) اعلمياً يربط عدة قوانين ببعضها البعض، ويردها الى مبدأ واحد يمكن ان تستتبع منه احكاماً وقواعد^(٧) هناك من يذهب الى النظرية هي، نظام تصنيف او اطار مفهومي يسمح بترتيب ودراسة معلومات وبيانات بشكل منتظم، فالمعلومات والبيانات التي تجمع من دراسة الواقع يمكن تبويبها وتصنيفها في هذا الاطار^(٨).

وفي ميدان العلوم السياسية وتحديداً في حقل العلاقات الدولية، هناك من يذهب الى اعتبار النظرية مجموعة من الفرضيات السلوكية السياسية للوحدات الدولية في اطار تعاملها مع بعضها، يتم التوصل اليها بالاستقراء من دراسات تجريبية او دراسات مقارنة^(٩).

كما يذهب فريق اخر الى تعريف النظرية في العلاقات الدولية بالقول، انها مجموعة من القيم وقواعد السلوك والمبادئ التي تدل على ما يجب ان تكون عليه سلوكية الاطراف

٣. الفرضية، وهي خلاصة منطقية لجملة تساولات يراد التثبت منها، وتحدد معاليمها بعد دراسة الظاهرة موضع البحث للوصول إلى نتائج محددة بشأنها، بمعنى آخر، أن الفرضية تطرح جملة أفكار يراد التثبت من صحتها بعد اختبارها على أرض الواقع.

٤. الثبوتية، أو البرهان، وهي المرحلة النهائية حيث تم فيها البرهان على صحة الأفكار والمبادئ التي انتقلت منها الفرضية، وفيها يتم ربط المقدمات بالنتائج للوصول إلى ما يعرف بالقانون أو النظرية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول، أن النظرية هي نظام استنتاجي تقدم في إطار مجموعة فرضيات متماضكة ومتراقبة منطقياً يراد التثبت من صحة نتائجها تجريبياً. والنتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق التجربة والمدعمة بالبرهان، هي التي تعرف بالنظرية.

وهنا لا بد من الاشارة، ولا غرض تحليلية أنه غالباً ما يحصل نوع من التداخل المفاهيمي بين النظرية والمنهجية، أو المنهج، وهذا التداخل مبعثه جملة اعتبارات، إذ إن لكليهما غاية واحدة وهي، تنظيم وتوجيه المعلومات باتجاه إيجاد حل شاف للمشكلة المطروحة في البحث، وذلك من انتقاء المعلومات

يمكن ملاحظته، وليس السلوك المرغوب والمطلوب، فالنظرية تتضمن الملاحظة والتعريم وتفسير السلوك الفعلي^(١١).

جملة الآراء التي تقدمنا بها تقودنا إلى استنتاج مفاده، أن النظرية هي، بناء تصورى يعتمد على المشاهدة أو المراقبة بينيه الفكر ليربط بين مبادئ، أو فروض، ونتائج معينة، ولا يصبح هذا البناء التصورى صائباً إلا بعد اختباره تجريبياً حيث تثبت التجربة صحة النتائج التي انتقلت منها الفروض لتصبح مسلمة مدعومة بالبرهان. بمعنى آخر يمكن القول، أن النظرية هي مجموعة من الافتراضات المنطقية المترتبة منهجاً بخصوص ظاهرة ما، مطالبة بتقديم مخطط تفسيري لهذه الظاهرة والعناصر التي تتشكل منها، ومسارات تصورها، والعوامل المتحكمة فيها، وهي بهذا المعنى، يمكن القول إن النظرية تذهب إلى التكهن بالتطور المستقبلي لتلك الظاهرة، أو على الأقل، استنتاج بعض ملامح ذلك التطور^(١٢)... وهذا، تكون النظرية مستددة على عناصر أساسية:

١. المراقبة، أي مشاهدة الظاهرة مراقبتها وتأملها.

٢. التحليل: بعد مشاهدة الظاهرة، يجري العمل على دراستها وتحليل عناصرها ومعرفة طريقة والية عملها، حيث تتم الاستعانة بالمعلومات والدراسات والبيانات المتوفرة بشأنها.

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نصل بالقول إلى أن النظرية، وكما تم تحديدها سابقاً هي حقيقة واقعية ونهائية تم التثبت منها عن طريق البرهنة على صحة فروضها. أما المنهج، فهو (الطريقة) أو (الاداء) التي يعتمدتها الباحث بهدف الاستعانة بها للتثبت من صحة الفرض التي انطلق منها. فافرق يمكن في (الغاية النهائية) و (الطريقة او الاداء) التي توصلنا اليها.

يُقى ان نشير الى ان الاتجاهات الفكرية في ميدان العلاقات الدولية تميز بين النظرية الكلية والنظرية الجزئية. الاولى تقوم عادة على مفهوم معين تحاول ان تفسر بواسطته مختلف الظواهر الدولية وهي ايضاً نظام استنتاجي يتم الاستعانة به على فهم ذلك العام وتفسيره والتوقع بشأنه. فنظيرية (موركثاو)^(١) تفسر كل ظواهر العلاقات الدولية على أنها محكومة بقانون (القوة - المصالحة) ونظيرية (مورتن كابلن) تأخذ من النظام الدولي اداة تحليل منهجرة لتفصير كافة مظاهر السياسة الدولية، باعتبار ان النظام الدولي اطار يتشكل من مجموعة عناصر (وحدات دولية) تدخل مع بعضها بعلاقات تفاعل مستمرة، يترتب عليها نتائج محددة^(٢)، بمعنى ان مورتن كابلن يرى ان مظاهر السياسة الدولية محكومة بقانون السبيبية (الشب والنتيجة) او (الفعل والاستجابة).

الضرورية والمناسبة، وفرزها، وتنظيمها، وتحليلها، لاثبات الفرضية ذات العلاقة بذلك المشكلة، ولكل ما لها خطوة محكمة ودقيقة الى حد ما تستهدف دراسة الظواهر الدولية المختلفة وغيرها من الظواهر الأخرى. فضلاً عن ذلك، فإن لكل من النظرية والمنهج يحملان سلسلة معينة من التساؤلات، او الافتراضات التي ينبغي ان تكون ذات علاقة ببينة مع الاسكالية المطروحة، ومع النظريات والمناهج المحددة في الدراسة.

وفي الواقع فإن التمييز بين النظرية والمنهج، يبدو بینا اذا ما قمنا بتعريف ما الذي يعنيه المنهج، بعد ان عرفنا ما الذي يعنيه النظرية. غالباً ما يعرف المنهج بأنه (الطريق الواضح والسلوك البين والسبيل المستقيم)^(٣).

ويعرف قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (المنهج) على اساس انه الصيرورة العقلانية التي ينبغي اتباعها للوصول الى العلم، والصيرورة الضرورية للوصول الى مثل هذه النتيجة. انه بحث منظم للوصول الى معرفة او قدرة^(٤). وهذا من يرى ان المنهج هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة للعلوم بواسطة طائقه من القواعد العلمية تهيمن على سير العقل وتجديد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة^(٥).

تحيد عنه. فمن حيث الدالة يتصرف الردع الى منع الخصم عن الاقدام على عمل ما، او تبني سياسة معينة لا يرتضيها الطرف الرادع، وذلك باشعاره ان المخاطر التي سيعرض لها، او الاكلاف الواجب عليه دفعها، ستكون اكبر من المنافع التي يمكن ان يحصل عليها من جراء اقدامه على ذلك العمل، او تلك السياسة.

وقد عرف بوفر الردع، انه يهدف الى (منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام اسلحتها، او بصورة اعم، منعها من العمل او الرد لجزاء موقف معين، باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديدا كافيا) ^(٢٠).

يتضح مما تقدم، ان الردع كسياسة، ينصرف الى نقل موقف معين، او نية ما، الى الخصم من اجل الدول عن فعل ما يشر به، او الابتعاد عن نية القيام بفعل لا يرتضيه المهدد (بالكسر). وهو كاستراتيجية، يسعى الى توظيف وسائل القوة عن طريق التهديد باستخدامها لضمان اوضاع لا يرغب الطرف الرادع ان تتغير، ذلك انها تتوافق مع اهداف سياساته العليا، او انها تنسجم معها.

والاساس النظري الذي تبني عليه فكرة (المنع) هو التهديد بمباشرة القوة لمنع الطرف المعنى عن تنفيذ ما ينوي الاقدام عليه. وهذا تدخل القوة، بدلالة القدرة على انجاز الفعل المؤثر، عملا حاسما في اقتساع

فالتفاعلات لسياسية الدولة، من وجهة نظره، ما هي الا مخرجات (نتائج) لمدخلات معينة (مسارات) (inputs-out putS) ^(١٨).

اما النظرية الجزئية، فهي تتناول جانبا او شكلا من الظواهر او التفاعلات الدولية، كنظرية صنع القرار، او نظرية الردع، او نظرية المفاوضات، او نظرية المباريات، وهذه كلها تقوم على دراسات تجريبية وتعول كثيرا من مفاهيمها ومنهاجها على العلوم الاجتماعية الاخرى ^(١٩).

وبعد هذا، علينا ان نتساءل هل يرتقي الردع، كظاهرة سياسية، الى مستوى النظرية التي لا تقبل الطعن بصحة فروضها ونتائج التي تتوصل اليها؟

ثانياً: مظاهر الثبات في نظرية الردع / الفرضيات الاساسية:

عند تفحص التعريف التي جاءت على موضوع الردع نجد أنها تحمل مظاهر الثبات لحقيقة لا تستدعي التوقف عنها كثيرا للشك بصدفيتها قوماتها. فامتلاك القدرة على الحقائق الاذى وترتيب القصاص هي ركيزة التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير. وعامل الخوف والخشبة من ان يتحول التهديد الى عقاب بقوة السلاح هي اساس الامتناع عن الاقدام على عمل غير مرغوب فيه من قبل الطرق المهدد (بالكسر).

وبالجملة لا تخرج التعريف التي اعطيت للردع عن هذا المعنى ولا

وفضلاً عن التهديد، يعتمد الردع أيضاً على المصداقية، فحتى يؤتي الردع ثماره، على الطرف المهدد (بالكسر) أن يظهر قدرًا عاليًا من المصداقية في تنفيذ ما توعده به. وهذا تكون المصداقية هي أساس الارتكاب الردعى لدى الخصم، حيث تزرع القناعة لديه بأنه سيعاقب بشدة إن هو اقدم على فعل يرهان المهدد (بالكسر) يستدعي الرد الانتقامي الصارم.

فالعزم على تنفيذ العقاب هو أساس القوة الرادعة، إذ ليس منطقياً أن يصدر التهديد مالم يقرن بالعزم على التنفيذ وهذا هو مبعث المصداقية فيه.

نظريه الردع، وبهذا المعنى، تستند اذن على جملة ثوابت. اثناها تفترض اولاً، توفر المقدرة على التهديد بالانتقام وال الحق الأذى الفادح بالخصم ان هو اقدم على عمل يخرج عن ما يريد الطرف الرادع. وثانياً، انها تفترض التصميم على استخدام المقدرة التأثيرية دون ان يترك ذلك أو احسان لدى الطرف المرادع باستعداد الطرف الرادع على التراجع. اما العنصر الثالث، فيتمثل بالقدرة على الاضرار بالخصم بدرجة تفوق ما قد يتوقعه من مكاسب نتيجة مباشرته بعمل لا يرتضيه الطرف الرادع، حيث يلغى عنده حتى الهمام الضيق، ان وجد، بأنه قادر على احراز نتائج حاسمة مقابل خسائر

الخصم على الامتنال لارادة الطرف الذي ينفرد بسمة التفوق فيها، وبذلك يصبح التفوق الحاسم هو مفتاح الردع، دون سواء لا يؤمن الردع مبتغاه.

والردع هو حوار الارادات المنتصارة بين خصمين يرمي احدهما، او كلاهما، الى منع الطرف الآخر من القيام بعمل او اعمال لا يرتضيها. وبهذا المعنى، فإن الردع يعتمد على ركيتين اساسيتين، احدهما مادي، وينطوي على القدرة على اتخاذ العقاب، وعلى نحو لا يقبل الشك باستخدام القوة. والآخر معنوي-سيكولوجي يهدف الى ايقاع التأثير النفسي على الخصم من خلال اقناعه بجدوى الانصياع للطرف الرادع، وبخلافه فإن الخصم سيتلقى عقاباً لن يكون بمقدوره تحمل كلفته. وامتناع الخصم عن المباشرة بالعمل هو في الواقع نتيجة ادراكه بكلفة المخاطر التي قد يتعرض لها. وبذلك ينطوي الردع على عملية حسابية، او موازنة عقلانية، تقارن بين المغانم التي يمكن الحصول عليها، والخسائر التي يتوجب دفعها من جراء الاقدام على عمل لا يكون موضع رضى او قبول من قبل الطرف الرادع.

فالردع، هو فعل يستهدف العقل وليس فعل الخصم، حيث ينتج التأثير على ادراكه امتناعه عن ما ينوي القيام به. ويكون التهديد جزءاً متمماً ولا غنى عنه لايقاع التأثير على الجانب النفسي على الخصم.

تتصرف الى تحقيق اهداف دون ان تقترب بفعل مباشر. وبالتالي فهو، أي الردع، لا ينطوي على الاستخدام الفعلي للقوة، انه تهديد بها وليس استخدام لها، يظهرها الرادع ولا ينفذها بحق المربي، انها تستخدم بهدف تخويف الخصم عن طريق زرع القناعة لديه بالقدرة على الاقتراض منه ومن دون ان تتحول التوايا الى فعل يلحق الاذى.

وهذا الحد الفاصل بين التهديد باستخدام القوة، واستخدامها فعلا هو الذي يشكل معنى الردع وكنهه. وبخلافه، أي عندما يتحول التهديد الى عقاب، فاننا والحالة هذه لا تكون امام وضع رادع، بل وضع اشباح وقتل فعلي للزادات المتصارعة، حيث تكون القوة، وبمخالف اشكالها قد عبرت عن نفسها بشكل سافر. في هذه اللحظة يكون الردع قد عجز عن تأمين غايته الاساسية.

وهنا نعود ايضاً لتساءل مرة اخرى، اين مكان هذه الثوابت النظرية لسياسة الردع اذا ما اختبرت على ارض الواقع؟

ثالثاً: نسبة الاحكام المطلقة لنظرية الردع:

حتى الان تبدو لنا نظرية الردع غير قابلة للطعن في فروضها الاساسية. فجانب الوثوق بالقوة المتاحة لممارسة هذه السياسة تفرض على الغير الاقناع بها، وبالتالي الانصياع لرادتها. وعلى هذا

محودة يمكن تحملها فيما لو اقدم على الخيار العسكري. اذن، نظرية الردع تشرط توافق جملة عناصر:

١. امتلاك القدرة على ايقاع التأثير المادي والمعنوي على الخصم.
٢. ان امتلاك القدرة على ايقاع التأثير هو الذي يؤهل من يمتلكها على ممارسة التهديد بها.
٣. ان التهديد القابل للتصديق من قبل الخصم يؤثر في قناعاته وينسحب الى ارادته ليدفع به الى الامتناع عن سياسات او اتخاذ قرارات لا تسجم مع ارادة الطرف المهدد (بالكسر).
٤. اذا لم يستجب الطرف المهدد (بالفتح) لازادة الطرف المهدد (بالكسر)، عليه ان يتوقع عقاباً لا يكون قادراً على تحمله.

مظاهر الثبات هذه تقوينا الى القول، ان الردع الناجح، هو محصلة تفاعل المقدمة الانتقامية، وصدق التوايا لتنفيذ التهديد وتحويله الى عقاب، يضاف الى ذلك، قناعة الخصم واستجابته لطبيعة التهديد المسلطة عليه.

وهنا علينا ان نلاحظ ان هذه الثوابت، تشكل من حيث ادائها الوظيفي، وحدة متكاملة ذلك ان غيابها، او تعطل اداء احد عناصرها فان الردع يفشل في تحقيق مسعاه، وعندما تتلاشى من امامنا هذه الظاهرة. ويمكن ان نستنتاج في ضوء الذي تقدمنا به، ان الردع سياسة

على بكثير من الفائدة المتوقعة لكي ينبع الردع اشاره الواضحة، فقد يتتجاوز التموح السياسي، أو الشخصي احياناً، في تطلعاته نحو انجاز اهداف لا تقارن قيمتها الاعتبارية، وليس المادية فقط، بالتكليف المحتملة او الواجب دفعها في مواجهة عسكرية. والقول ان سياسة الردع تحظى بارجحية ذلك انها تعطي افضلية لما يمكن الحصول عليه اذا ما قورنت بالقتل الفعلی، فان هذا القول يتتجاهل كون الخيار العسكري قد يحظى احياناً بالازحية لتحقيق اهداف سياسية قد لا تؤمنها سياسة الردع. ويسمد هذا الاتجاه مصداقته من فكرة مفادها ان احدى عوامل فشل الردع قد يكون متأتياً من الجهة التي تقوم بعمارسته. ففي معادلة تحتل عناصر القوة بين طرفيها (دولة نووية واخرى تصنف من دول العالم الثالث)، فان عناصر الاختلال هذه قد تشكل دافعاً مغرياً للدولة المنقوقة لاختبار قوتها العسكرية التقليدية (غير النووية) بهدف فرض الارادة لتحقيق اهداف واغراض سياسية (نموذج الولايات المتحدة- العراق، الولايات المتحدة- الصومال، الولايات المتحدة- ليبيريا، كذلك العمل العسكري ضد يوغوسلافيا).

وهنا يعجز الردع عن تحقيق غاياته السياسية بعيداً عن اوضاع القتال والمجابهات العسكرية.

توصف سياسة الردع بانها تنطوي على (جانبية) لا تقاوم ذلك انها تستوفي جملة شروط منها، انها تبدو خاضعة لعملية حسابية باعتبارها الاداة الرئيسية من بين مجموعة الادوات التي يستخدمها من يخطط باستخدام القوة، كما وان سياسة الردع تعمل على تشجيع الفكرة التي ترى ان احد التصورات يناسب كل الحالات، وخاصة عند الاشارة الى القوات المسلحة المجهزة بالاسلحة النووية بعيدة المدى باعتبارها اقوى الردع المنتظر، فضلاً عن ذلك، فان سياسة الردع هي افضل ما يمكن الحصول عليه اذا ما قورنت بالقتل الفعلی او الاستسلام.

ولكن، عند فحص الفروض الاساسية للافكار التي تنهض عليها نظرية الردع، تبدو انها مفرطة في عموميتها بقدر تناولها نتيجة هذا التعميم.

في الواقع، لا تكمن المعضلة كثيراً وبشكل اساسي، في الجانب النظري للفكرة الاولية التي ترى بأن الدولة قد تعدل عن اتخاذ اجراء بعينه عبر تعرضاً واقراراتها بالاطمار المحددة التي ستفرض عليها خسارة او جهداً مبايناً، او حتى الفشل المجرد، انما تكمن المشكلة في الجانب العملي والتطبيقي لها. اذا غالباً ما تثار الشكوك حول القدر الكافي والقابل للقياس تجربياً لتوضيح علاقة التكلفة والفائدة، فليس دائماً يكون تدبر الكفة

خصوصهم نظره غير صائبة ناتجة عن قناعات شخصية فيمسخ ادراكم وتقعهم لحقيقة قدرات خصومهم ونواياهم. وقد تكون النقاة العالمية بالنفس سبباً في رفض حقائق ذات أهمية كبيرة بأعتبارها هامشية أو غير مباشرة.

وبذلك يحجم الازدراء بالبدائل التحليلية والخيارات البديلة ولا تصبح ذات قابلية عمل اقناع صناع القرار^(١٢). وفي كثير من المناخات السياسية لصنع القرار يكون القرار متاثراً بالنظرية التقويمية الذاتية لصانع القرار، التي هي معيار شخصي لوزن الاتجاهات الفردية من خلال حصيلة القرارات الصائبة والخاطئة. لذلك لا يمكن صناع القرار المركزيون على استعداد للتجاوب مع استنتاجات اضافية. وبالتالي فان ادراك قيمة الردع لا يتماشى مع الشروط النظرية التي نلزمه حالة الردع.

وهذا يكشف لنا الجانب التقويمي - التحليلي لممارسة الردع عن مظاهر الوهن التي تعززها لتجعل منها سياسة قابلة لعدم الاعتماد المطلق عليها او الثقة المفرطة بنتائجها وفي جملة موضع منها:

١. اهتزاز مقوم المصداقية:
احدى مقومات النجاح لايota سياسة ردع، وكما سبقت الاشارة، هو ان تكون قادرة على التعبير عن مصداقية فعلها في انزال العقاب.

فالعراق لم يرتدع خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٠ لانه كان يعتقد جازماً بان الولايات المتحدة الامريكية عازمة على تدميره لاغراض سياسية واستراتيجية، وان لا خيار امامه سوى الخيار العسكري^(١٣). او ان تكون التهديدات والانذارات المرسلة الى الطرف المرتدع غير مقنعة وغير واضحة، او ان تذهب قناعة الطرف المرتدع الى ان القدرات العسكرية الموجهة ضده غير كافية، او غير مؤهلة لتحويل الردع الى عقاب.

من ناحية اخرى، لو تفحصنا الجوانب النظرية لممارسة الردع يمكن القول ان نقطة الشروع في الرد تكمن في ان يجعل الرادع المردوع مدركاً لقابليته وعزمه على التنفيذ ان اخفق الردع. لكن الموقف الردعى في حقيقته غير ما هو عليه نظرياً. فعدم التعقل يمثل عاملًا من عوامل فشل الردع حيث يكون مبعثه اما نتيجة الموقف الردعى الذي تقع بعض مسؤوليته على الطرف الرادع عندما لا يكون موفقاً في ا يصل التهديد بالعقاب الى مستقره وبكامل غاياته، او يكون مبعثه نتيجة عدم تعقل الطرف المردوع عن قصد. وفي الحالة الاولى فالعذر الى جانب المردوع لتناقض اسباب ادراكه. اما الحالة الثانية فانه اشد خطورة.

فقد لا يظهر المردوع بأنه لا ينوي الارتداد عن قصد فقط بل ربما يكون موقفه نتيجة منطقية لعملية صنع القرار. اذا قد ينظر صناع القرار الى

غرس ادراك يتواهم مع القابليات الحقيقة والعملية للولايات المتحدة الامريكية. كما تبين ان قابلية الفيتكونغ وفيتنام الشمالية على تحمل الضربات العسكرية واستيعابها كانت قابلية عالية. فكان على الولايات المتحدة ان تشرك قوات اكبر في العمليات العسكرية وان توسع رقعة العمليات جغرافياً وتصعد من نوع وحجم الدمار، وذلك ان لم يكن لاي غرض ادراكي اخر فانه كان لتمكين العمليات العسكرية ليس الا.. الا ان كل ذلك لم يؤمن للولايات المتحدة الامريكية الاوضاع التي كانت تراها ضرورية لتحقيق اهدافها، كما لم يكن بمقدوره ان يدفع الخصوم الى التفاوض. والاكثر من هذا كله ان هذه الستراتيجية قد اعطت مردوداً ادراكياً سلبياً على القدرات الامريكية الرادعة. فمن ناحية اضحت السياسة الامريكية مقيدة بأصفاد الرأي العام الامريكي، فضلاً عن الضواغط الخارجية من جانب حلفاء الولايات المتحدة. ومن ناحية اخرى، فان زيادة التورط الامريكي خلق ادراكاً عند الفتناميين والصينيين والسوفيت بانه كلما تمكنت فيتنام من استيعاب العقاب الانتقامي زاد تورط الولايات المتحدة وان الزمن ليس في صالحها. ويمكن ان نلاحظ ايضاً على مستوى الصراع العربي الاسرائيلي انه حتى عام ١٩٧٣ فان سياسة الردع الاسرائيلية، ووفق نظام

فالقدرات التدميرية والاستعدادات الدفاعية والقابليات الانتقامية كلها لا تزن اثقالها ان هي افقرت الى المصداقية في تأكيد استخدامها على نحو لا يقبل الشك حيث تبقى وفق قناعات الخصم ومدركاته من ايفاء الرادع بأنه سيفصب غضب قدراته عليه فينتقم منه. فادراك الخصم بحقيقة القوة الرادعة الموجهة ضده يأخذ مضمونه من منطق الردع ذاته الذي هو ممثل في تنفيذ العقاب ضده عندما يلجأ الى عمل غير مرغوب فيه^(٢).

انه لمن المفید بمكان ان يخلق صاحب القوة الرادعة، ان هو اراد اعتمادها في علاقته مع خصومه، ادراكاً لديهم يتناسب مع ما لديه من قدرات. الا ان هذا السبيل لا يخلو من جملة معوقات تظهر امام الردع. فقد تتشكل مدركات الخصم وفق معطيات مضللة وغير مكتملة لتعطي استجابة غير وافية لحقيقة القوة الرادعة المطلقة عليه، او ان يعتقد الخصم ان القدرات المتوفرة لديه تؤهله لامتصاص العقاب الموجه اليه ومن ثم الرد بضربات انتقامية تفوق تلك التي تلقاها، او ان يكون الطرف الرادع ذاته غير مالك حقاً لقدرات تفوي باغرائها، او ان يكون غير عازم على التورط والانجراف اكثر من قدر معين، او انه يخشى انها سمعته ان هو تمادي في عمله العسكري ففي فيتنام اتضحت من العمليات العسكرية الامريكية ان القدرات الامريكية كانت قاصرة في

للذى المترتب على استخدام السلاح النووي قد تكون عاملًا في الامتناع عن استخدامه. فالجهات الرادعة كثيرة ما تهدى باتخاذ اجراءات تكره وضعها موضع التنفيذ اذا ما اخفق الردع. بمعنى اخر ان ضعف سياسة الردع تكمن احياناً في الطبيعة المفرطة للذى المترتب على استخدام السلاح النووي، اذ رغم قوة الشكل المتظور للدمار الناجم عن السلاح النووي اذا ما استخدم، فان الخشية من قوة الدمار قد تكون عاملًا في الاحجام عن اللجوء اليه. ان السؤال الاكثر حاحاً والذى يمكن ان يطرح هنا هو، لو افترضنا ان الردع قد فشل خلال الحرب الباردة، فهل يكون بمقدور كل من القوتين العظميين ان تستسيغ المغامرة بخوض حرب نووية كبيرة؟ وان تكوننا على استعداد لقبول نتائجها المدمرة؟

في الواقع، ورغم صعوبة التأكد من التوايا غير الظاهرة لصناعة القرار في كل من القوتين العظميين في حينه، يمكن القول اذا كانت العقلانية تفرض البحث عن سبل تجنب منزلقات الكارثة النووية، يكون من المنطقي، والحاله هذه، ان الركون الى الخيار النووي سوف لن يكون الخيار الوحيد، او ان يأتي في مقدمة الخيارات المتاحة، وذلك بسبب طبيعته المأساوية التي جاءت بها سيناريوهات الحرب النووية والتي تذهب الى ان اندلاع هذه الانماط من

الاسلحة التقليدية بمضامينه التقنية المتطرفة، عبرت عن عجزها واحفاقها في تحقيق شروطها لضمان الامن الاسرائيلي. صحيح ان الكيان الصهيوني قد حقق مكاسب عسكرية بفرض سيطرته على مناطق عربية بعد حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، وتمكن من خلق اوضاع استراتيجية جديدة غيرت من طبيعة مشكلات بالنسبة له، الا ان ذلك الكيان لم يحقق ادراكاً رديعاً عند العرب يثنى لرادتهم عن مواصلة الصراع، او ان يمنعهم من اللجوء الى الخيار العسكري عام ١٩٧٣^(٤).

وهكذا، فان الردع قد لا يولد قناعة لدى الطرف المرتدع ان يحجم عن اعمال لا يرتضيها الطرف الرادع. وحتى التمسك بالمواقف او السياسات المتصلبة من قبل الطرف الرادع بسبب من دوافع الحفاظ على هيبة سياساته الرادعة واضفاء درجة عالية من المصداقية عليها فانها لا تفتح احياناً في ان تأتي بنتائج ايجابية... فالتطور في بعض جوانبه يمكن محصلة للقلق من ان الخصم قد يشك في عزم الطرف الرادع على تنفيذ تهدياته. وكلما تصلب التطرف اندفع المردوع الى خيارات لاخراج الطرف الرادع من تطرفه هذا، والاكثر من ذلك، يجعل الطرف المردوع عنده الطرف الرادع عن تطرفه شرطاً من اجل الحوار.

ان هذا التحليل يقود بنا الى استنتاج لآخر مقاده، ان الطبيعة المفرطة

العداء، او الاستياء العام كبيرة بما فيه الكفاية^(٣٣). يرتبط بما تقدم، مسألة اخرى على قدر كبير من الامانة في تقرير نجاح سياسة الردع في مواجهة الاطراف المراد ردعها الا وهي، طبيعة تصوراتهم ودراويفهم ودرجة تعقّلهم حول الموضوع الذي تأسس عليه سياسة الردع ذاتها. فإذا كان الردع يمثل علاقة سبكولوجية تتوقف على التصورات، فإن المنظومة التي تسهم في تشكيل هذه التصورات هي التي تقرر فاعلية هذه السياسة. كذلك دوافع الطرف المراد ردعه وبناؤه القيمي والعقائدي وطبيعة اهدافه وغاياته، هي التي تقرر جمعاً ناجح الردع او فشله، وبالاستعانة بالمادة التاريخية يمكن التثبت من صحة هذا الافتراض، فمثلاً، خلال الحرب الفيتنامية، كان زعماء أمريكيون يعتقدون ان فيتنام الشمالية يمكن ان تستجيب لتهديد او حقيقة القصف الاستراتيجي (عملية الرعد المدوي)، لأن (هوشي منه) كان يريد حماية المجتمع الصناعي في بلاده، ولم يعد يخوض حرب عصابات دون ان يخشى خسارة شيء. وفي نهاية الامر فاقت قدرة فيتنام على تحمل التكالفة قدرة الولايات المتحدة حيث كانت تزيد فرضها^(٣٤). كما فشل الردع ضد كوريا الشمالية عام ١٩٥٠، ضد العراق عام ١٩٩٠-١٩٩١، وذلك ان دوافع الاطراف وطبيعة تصوراتهم

وبما ان المجازفة تؤثر تأثيراً اساسياً في الردع، فإن العلاقة الارتباطية لقبول المجازفة تكون ذات صلة بجملة عناصر. فقد يميل صناع القرار لقبول المجازفة نتيجة اعتقادهم بأن لديهم القدرة على السيطرة على الاحداث وعلى نحو نحو تقدّم الى مكاسب لصالحهم.

ومما يغذي هذا الميل، طبيعة مدركات صناع القرار لخطر غامضة يعزّزها اليقين والتّيوّنة في تأكيد حقيقتها، حيث غالباً ما يسهل التقلييل من شأنها. يرافق ذلك نفقة مفرطة في القدرة على تحمل التكالفة، مع تصور مغرٍ لفرص النجاح فيها. ومما يعزّز من قوّة هذا الاتجاه، طبيعة البني السلطوية لصنع القرار التي تحدّ من المعارض، بسبب من مركزيتها، ولا تعطي لها مجالاً في التعبير عن موقف مغاير.

لقد قام (ريتشارد بنس) بدراسة ستة عشر نموذجاً لحروب اندلعت ما بين ١٩٣٩-١٩٧٩، للتأكد من صحة افتراض مفاده ان الردع قد لا يحمل مصداقية كافية لردع الاعداء المحتملين، وقد توصل الى استنتاج (ان الاطراف التي تخطّت عتبة الردع اظهرت قدرة دفاعية عالية بشكل لا ليس فيه عجز السياسات الرادعة من ان تنتهي عن خوض الحرب... وإن الدول الضعيفة قد لا ترتدّ، وبالتالي تبادر بعنوان ضد اطراف اقوى منها اذا كانت قدرة ادراك التهديد، او

المتحدة وال العراق عام ١٩٩٠-١٩٩١) عندها سيكون بامكاننا ان نتفهم مشكلة عدم الثقة في سياسة الردع، وندرك مدى حجمها. فسياسة الردع الناجحة والممتعة ستثير اشكالية حين تكون مصالح الطرف المعرضة للخطر غير حيوية. وتشمل المخاطر التي نعرفها في عالم اليوم التعرض لخطر الدمار الشامل. ويزداد الامر صعوبة في حالات معينة، مثلًا عندما تكون المعلومات المتوافرة لدى الولايات المتحدة عن وضع اقليمي معين ضعيفة وغير كافية.

سيكون من الصعوبة بمكان ان نصل الى استنتاجات حول الودع المعاشر في اطاره العام ويمكن ان نستشهد بالقول: ان وضع الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٦، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم لم يكن محل شك مطلقاً. ولكن الذي كان محل لشك فعلاً هو مدى القوة الذي كانت الولايات المتحدة مستعدة لاظهاره في الظروف المباشرة لدبليوماسية الصواريخ الصينية في خليج تايوان. واضافة الى ذلك، فإن سياسة الردع لا تتوقف على القدرات العسكرية المطلقة، ولا حتى على القدرات العسكرية النسبية، مهما كانت درجة مهارتها في الاعداد والاستخدام والحسابات، ولكنها مسألة تتعلق بالخبراء السياسيين الذين يتاثرون بدوره بعدد من العوامل التي لا تدخل في النطاق الاستراتيجي. ولكن تطبيق

حول امكانية النصر، او الاهداف المراد تحقيقها في مواجهة مع الخصم كانت اكبر من ان تردع. ويشير (جوزيف ناي) الى ان ما يعمق من قوة الدوافع يجعل منها عاملًا في افشل السياسات الرادعة هو، ان بعض الاطراف التي يمارس الردع ضدها، قد تتجأ الى بناء تحالفات مع دول قوية لرفع احتمالات النجاح في حرب قد تخوضها، او انها تتجلى تنازلات تعين على اغرائها لتعديل مواقفها^(٣٥).

لقد عالج (جورج) و (سموك) دور المغريات او الوعود في تهديدات واضعاف سياسة الردع، عندما ذهبوا الى القول (ان نظرية الردع قد ركزت بشكل ضيق للغاية على دور التهديد في تأثير الدول بعضها على بعض، وباستثناء حالات عرضية عندما اشار المنظرون الى ان تقرن "التهديدات" "بالوعود" لكي ينجح التهديد، كان التجديد ولا يزال بصورة حصرية على تصميم التهديدات المناسبة. والنظرية في حاجة الى ان تعطي اهتماماً اكبر لدور "المغريات" و "الوعود" مثلاً تهتم بدور التهديدات. اذ ان استغلال المغريات للتأثير في سلوك الدول الاخرى قد لا يقل تعقيداً عن استغلال التهديدات)^(٣٦).

فضلاً عن ما نقدم، واستكمالاً له، اذا افترضنا ان هناك حاجة رئيسية الى سياسة الردع الاقليمية وان تلك الحاجة تنتظر ظهور صراع قوة دولي مرة اخرى (كما حدث بين الولايات

الخطر النووي هو الذي حال دون تنفيذ السياسات الخارجية التي توصف بأنها مغامرة. ولكن التهديدات النووية كان لها قدر محدد من المصداقية حتى خلال الحرب الباردة، إن الحيز الذي تشغله تلك التهديدات في السياسة اليوم، على الأقل من جانب الولايات المتحدة، قد بدأ في الانحسان والتراجع دفعت بالبعض إلى وصفها بالزوال نهائياً^(٣٧). ولم يعد يوسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس دبلوماسية الاعراض القسري باستخدام القوة النووية فيصراعات الإقليمية في عالم اليوم ما كان يوسعها ان تفعل ذلك خلال فترة الحرب الباردة. وسواء لم يتوافر نموذج عدم استقرار معين في الصراع الدولي، فإن الذي حدث حتى الان، هو عدم وجود أي واجبات امنية للأسلحة النووية في الصراعات الإقليمية. هذا بالنسبة إلى حالة الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل. أما الواجبات المتبقية والتي انحصرت عملياً في واجبيين، فهي ذات أهمية أساسية، أولاً، ان وجود القدرة النووية يحول بقدر كبير دون استخدامه دون التهديد بأسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة الأسلحة النووية ذات القدرة على التدمير الشامل، من طرف مصادر أخرى، سواء كانت إقليمية أو دولية. ثانياً، إن القدرة النووية، هي الضامن النهائي، أن لم يكن الوحد الوحيد لبقاء الدولة، فهو شعرت الدولة ان وجودها بات مهدداً،

سياسة الردع فلا بد ان يختار الخصم المحتمل التعاون وان يقبل ان يرتدع. ولكن مسألة قبول الخصم وخضوعه للردع من عدمه تبقى، وكما سبقت الاشارة، قضية اخرى لا دخل لها بنجاح السياسة نفسها. ومن المرجح بقدر كبير ان التظير على مستوى الردع ولمدة اكثر من اربعين عاماً من الحرب الباردة ان الولايات المتحدة قد خرجت ب نوع من التقدير المضخم اربعين عاماً من الحرب الباردة ان الولايات المتحدة قد خرجت ب نوع من التقدير المضخم لنظرية الردع، او ما يعتقد انه تطبيق لها. وهناك اسس جديرة باللاحظة حول الشكوك المتعلقة بقيمة الردع كفكرة وكاسترائيجية، واذا نظرنا بصفة خاصة الى الصراعات الإقليمية، فان موضوعات عدة يمكن ان تثير الجدل، بل تثير كثير من الشكوك حول القيمة المطلقة لنظرية الردع، على الأقل، بضمونها التقليدي. فمن الناحية التاريخية، لم يظهر لنا الردع بالوسائل التقليدية ما يعزز الثقة بقدراته على بلوغ غاياته بشكل ينسجم مع افتراضاته النظرية. ان تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية، فضلاً عن جملة الحرب الأوروبية التي سبقتها، تشكل نماذج تاريخية لتأكيد صحة هذا الافتراض. يجوز لنا القول ان التهديد النووي المروع هو الذي ابقى السلام قائماً بين القوتين العظميين خلال فترة الحرب الباردة، ومن المحتمل ان يكون

ما تقدر عليه. وقد كانت هذه الحالة هي المسائدة في العراق عام ١٩٨٠ قبل اندلاع الحرب مع إيران، وعام ١٩٩٠، والحالة الأخيرة تفسر لنا أسباب فعل سياسة الردع ودبلوماسية الاكراه والاجبار في زحمة العوائق عن مسار سياسته.

إن السبب الذي يفسر عدم استخدام سياسة الردع التقليدية في صراع إقليمي، يكون لأحدى القوى العظمى أو الكبرى من خارج منطقة النزاع، أو الصراع مصالح فيه، هو امكانية استطاعه الخصم الإقليمي أن يمارس الردع المضاد، وذلك بمقاومة التهديد، أو استخدام القوات التقليدية ضد قوة عظمى، ولكن التسلح النووي الإسرائيلي، وغيرها، سيرفع درجة المخاطر المتوقعة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها من الناتو، فضلاً عن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. كما أن معادلة المخاطر - المكاسب المنتظرة من حسابات الولايات المتحدة حول امكانية التدخل ستقتوم على الارجح على أساس المنطقة المنزوعة الملاحة. وبعبارة أخرى، فإن الدروس المستفاد من فترة الثمانينات ومطلع التسعينات، بالنسبة لدول المنطقة التي تحتمل ان تدخل في تصنيف الدول المثيرة للاضطراب وعدم الاستقرار، هو ضرورة الحصول على قدرات نووية بهدف افساح المجال أمام القوى الإقليمية كي تؤدي دورها وتنفذ

عندما ستجد ان لا مفر من استخدام الأسلحة النووية.

لقد تعرضت دولتان من الدول التي تمتلك أسلحة نووية لهجوم مباشر، إسرائيل في حرب عام ١٩٧٣، ولتناء ازمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ - ١٩٩١، وبريطانيا في حرب جزر الفوكالاند عام ١٩٨٢، ولم يؤد الردع النووي أي دور مركزي في كلتا الحالتين. وتمثل الحالة الاسرائيلية كيف بامكان دول لا تملك أسلحة نووية ان تجتاز عتبة الردع لدولة تمتلك قدرات نووية.

وفي الواقع، فإن هاتين الحالتين (إسرائيل - العرب، إنكلترا - الأرجنتين) فضلاً عن (الولايات المتحدة وقوى التحالف الغربي - العراق) قد بينت الفشل، او عدم جدوى سياسة الردع التقليدية، الامر الذي يدفع وبالتالي إلى القول، أنها ستفقد مصداقيتها وتضعف في اداءها، ذلك لأن الاموال في تحقيق النصر الخاطف بكلفة معقولة ستؤدي ايضاً إلى احياء استمرارية التمسك بهذه السياسة بين صناع السياسة الذين يكون بمقدورهم المجازفة لاختبار مصداقية الطرف الآخر. وتعتقد الدول ان بأمكانها ان تخوض وتنكتب أي حرب تسحق جهد الفوز بها، وأحياناً تكون هذه الدول محققة في ذلك، وقد اتضح لنا بالفعل استحالة منع الدول الواقعة من نفسها من ان تقبل المجازفة، حيث ترى فيها أقل كلفة من خسائر الوضع القائم الذي يحملها اكثر

بالاطار العام لتوازن القوى حيث يدفع اختلاله الى الاقدام على سياسات رادعة^(٣٨). وعلى الرغم من انتفاء نزك وجود اسباب قد تدفع الى التدخل (الانفط، الحفاظ على الهيبة الدولية، غطاء الاهتمام بالقضايا الإنسانية)، الا ان الحقيقة المجردة هي القوة العظمى التي ستتوفر للحماية لمثل هذه المستلزمات تتطلب اسياً قوية تتبعها الى المخاطرة باستهلاك مواردها المحدودة الحجم في صراعات تصنفها هي انها اقليمية بحتة.

فضلاً عن ذلك، ومع استمرار امتلاك القوى الاقليمية لأسلحة استراتيجية، فإن المخاطر الناتجة عن التورط في صراع اقليمي ستزداد وتنتصعد على نحو يتجاوز العوائد والفوائد الایجابية المتوقعة، وعلىنا الاقرار هنا ان القوى العظمى قد خسرت حروباً صغيرة خلال مسيرة التاريخ، عجز الردع فيها عن منع الدلاعها^(٣٩) وقد تتمكن الدول الاقل حجماً وقوية من شن حرب هامشية تسبب هزة قوية للخصم الاقوى. وستتوفر التقنيات الحديثة المنظومة، وفنون الحرب التقليدية بخصائصها التقنية المتقدمة استراتيجيات مبنية على القوى الاقليمية تحقق لها التنافس اللائق مع القوى العظمى حيث تتراجع كثيراً سياساتها الرادعة امامها^(٤٠) وبغض النظر عن تفوق اسلحة الولايات المتحدة ومقارنتها بأسلحة الخصم الاقليمي، فإن دوافع

سياستها دون أي اعتراض من الخارج، وهذا يضعف مصداقية الردع كثيراً. وإذا استبعدنا الاحتمالات التي تقدمنا بها بخصوص الصراعات الاقليمية، وهي في الواقع اكثر من كونها مجرد اقليمية، فان سياسة الردع ومصاديقها، قد تواجه صعوبات كبيرة في صراع يقع بين قوى اقليمية تبتعد جغرافياً. وفي هذه الحالة ستكون درجة المخاطر كبيرة، وربما كانت متساوية من الناحية الفعلية لكلا طرف الصراع. وتبرز المشكلة الحقيقة التي ستواجه سياسة الردع حين تفرض الظروف ان يأتي اثر الردع من القوة التي توفر الحماية من مسافة بعيدة.

ان غياب القوى التي يمكن ان تثير تحديات خطيرة، على قيامات تحديات فترة الحرب الباردة، اتساع الولايات المتحدة الامريكية مرونة عالية في اختبار السياسات الخاصة بالتدخل في النزاعات الاقليمية دون أي قلق من احتمال ان يجر ذلك الى عمل عسكري له ارتباطات دولية، بيد ان غياب التنافس والتحدي بين القوى العظمى او الكبرى الالى ازال احتمالات قيام حرب عالمية، ادى ايضاً الى زوال الدافع التي تشجع الولايات المتحدة لنقدم عناصر الردع. ومن المنظور الامريكي، يبرز التساؤل حول جدوى الاهتمام بالصراع الذي يدور في هذه المنطقة وتلك، ما دامت الصراعات التي تحدث في مناطق متفرقة، لا ترتبط بصورة اساسية

- ^(١١) قارن بهذه المعنى، جيمس دورتي روبرت بالستراف، النظرية المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحفي، ١٩٨٥، ص ٢٥ وما بعدها.
- ^(١٢) جميل صليبي، المعجم الفلسفى، ج ٢، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٧٧.
- ^(١٣) سامي ذبيان واخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دار اميريس للنشر، لندن، ١٩٩٠، ص ٤٣٢.
- ^(١٤) انظر الرأى الذي ذهب اليه عبد الرحمن بدوي في مؤلفه، مناهج البحث المنهجي، ط ٣، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧، ص ٥.
- ^(١٥) راجع طروحاته النظرية في مؤلفه، السياسة بين الاسم، تعریف خيري حماد، ج ١، سنة ومكان الطبع بلا.
- ^(١٦) راجع طروحاته: Morton A. Kaplan, System and Process in International Politics, N. Y., John Wiley and Sons, 1962, P. 12.
- ^(١٧) Ibid, PP. 12-13.
- ^(١٨) انظر بذلك: Glenn H. Snyder, Crisis Bargaining in, Charles Hermann (ed), International Crisis, N. Y., The Free Press, 1972, P. 36.
- ^(١٩) اندرية بوفر، السردع والاستراتيجية، ترجمة اكرم ديزي، دار الطليعة، بيروت، G. H. Snyder, : Deterrence and Defense, Princeton University Press, N. Y. 1961, P. 23
- ^(٢٠) انظر بذلك وللتفاصيل: Janice Gross Stein, Deterrence and Compellence in the Gulf. 1990-1991, A Failed or Impossible

Princeton University Press, 1994.
- Fred Charles, The Second Coming of the Nuclear Age, foreign affairs, Vol. 75 No. 1, Jan. 1996.

^(٢١) انظر بذلك: Arnold Brecht, Political Theory, The Foundation of 20 th century Political Thought, Princeton university Press, P. 13.

^(٢٢) انظر: Hedley Bull, International Theory, The Case for Class, Cal Approach, World politics, Vol. 18, April, 1966, PP. 361-377.

^(٢٣) راجع اراء (ستانلى هوفمان): Stanly Hoffman, International Organization, Vol. 24, No. 3, Summer, 1970, P. 389.

^(٢٤) انظر: Michael hass (ed) , International systems, Abehlerioral Approach, sanfrancisco, chandler, 1974, P. 15.

^(٢٥) Stanly Hoffman op. Cit, P. 391.

^(٢٦) راجع حول وجهة النظر هذه: David Singer, Quantitative International Politics, Insights and Evidence, N. Y. Free Press, 1968, P. 21.

^(٢٧) Ibid, PP. 21-22.

^(٢٨) حول هذه الاراء راجع: John Burton, World Scity, Cambridge, Cambridge University Press, 1970, P. 19.

^(٢٩) للتتفاصيل راجع: محمد زاهي بشير، المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازى، ١٩٩٤، ص ٥٢ وما بعدها.

اقصى حد، ويهم صانعو القرار الذين يتقادون المخاطرة بتخفيض خسائر الحد الأقصى إلى أدنى حد.

(٢١) هذا إذا افترضنا أن العدوان الناجح ينطوي على منفعة أكبر من الامر الواقع.

Richard K. Betts:
Conventional Deterrence
Predictive Uncertainty and
Policy Confidence, world
politics, 37, January 1985, P.
166

(٢٢) إن القدرة على تحمل التكاليف شيء مهم، لكن يجب أن لا يغالي في تقدير أهميتها. وقد وجد (روزن) أنه (في بعض الأحيان قد تغير القدرة على تحمل التكاليف الباهظة ميزة الطرف الضعيف، لكن امتلاك قدرًا أقل من القوة مع قدرة أكبر على تحمل التكاليف عادة يؤدي إلى الهزيمة... إن الطرف المنتفوق في القوة فقط دون القدرة على تحمل التكاليف... يعتبر الطرف الأوفر حظاً، لأن تقدر فرص فوزه على الأقل بـ ٤٠٪ - ٦٠٪) بمطلق الاحتمال، ولا يعد التتفق في القدرة على تحمل التكاليف في حد ذاته ضماناً لتحقيق الانتصار أكثر من عامل القوة، بل قد يكون أقل منه، انظر:

Steven Rosen, Warpower and Willingness to suffer, in peace, war, and numbers, (ed) Bruce M. Russett, Beverly Hills, CA, Sage publication, 1970, P. 272.
Joseph S. Nye, (٢٣) راجع ذلك: understanding conflicts, An Introduction to Theory and History, New York, Harbor collins, 1993, P. 94.

(٢٤) Alexander L. George and Richard Smoke, deterrence abd foagin policy, world politics, 41, No. 2, January. 1989, P. 177.

Task, International Security, vol.
.17, No. 2 (Fall, 1992, P. 1147)

(٢٥) راجع بذلك: W. W. Kawfmann,
Military Power and National
Security, Princeton University
.Press, 1956, P. 33

(٢٦) للتفاصيل انظر: H. Kahn,
Thinking About the Unthinkable,
.London, Weidnfield, 1963. P. 42.
L. Williams, Military (٢٧) انظر:
Aspects of the Israel- Arab
Conflict, Tel Aviv University,
.1975, P. 202.

(٢٨) Bruce Blair, The Logic of
Accidental Nuclear War,
(Washington De: Brookings
Institution, 1993) P. 35.

(٢٩) Michael Howard, Lesson of
the Gold War, Survival, Vol. 36.
No. 4, Winter, 1995, P. 161.

(٣٠) Tomas L. Menaugher, Politics, Strategy,
and Conventional Deterrence,
Orbis, 27, No. 4 (Winter 1984): 1,
041.

(٣١) Ibid, 1, 042.
(٣٢) راجع بذلك ولمزيد من التفاصيل:
Burce M. Russett, Refining
Deterrence Theory, The Japanese
Attack on Peari Harbor, in
Theory and Research on the
Causes of war, ed, Dean G. Pruitt
and Richard C. Snyder,
Engiewood Cliffs, N. J. Prentice-
Hall, 1969, P. 135.

(٣٣) Ibid, P. 135.
(٣٤) حسب مصطلح اللعبة النظرية، يركز
صانعو القرار الذين يقبلون المخاطرة
اهتمامهم على رفع مكاسب الحد الأدنى إلى

John J. Weltman, ^(٣٧) للتفاصيل فيما تقدم راجع: *World Politics and the Evolution of war*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1995, P. 152.

Lawrence Freedman, ^(٣٨) راجع حول هذه الاراء: *The Evolution of Nuclear Strategy*, London, Macmillan, 1981, XVI. A. Hamish Lon, (ed), ^(٣٩) Great Power and Little Wars, The Limits of Power, West Port, CT, Praeger Publishers, 1993, P. 87.

^(٤٠) Ibid, P. 87. ^(٤١) انظر: Richard Ned Lebow, op. Cit, PP. 325-327.